

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون



الجلسة ٨٠٢٧

الجمعة، ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أبو العطا	مصر
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد فيسكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	السيد لورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيدة شولجين - نيوني
	الصين	السيد شن بو
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد صديقوف
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون
	اليابان	السيد ييشو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1726239 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

وأعطي الكلمة للسيد أوبراين.

الإشادة بذكرى ضحايا الهجوم الإرهابي الذي وقع في برشلونة، إسبانيا

الرئيس: بالنيابة عن أعضاء مجلس الأمن، أود أن أدين بأقوى العبارات الهجوم الإرهابي الغاشم الذي استهدف المدنيين الأبرياء في برشلونة بإسبانيا. إن أعضاء مجلس الأمن يتقدمون بخالص تعازيهم إلى أسر من فقدوا أرواحهم المتوفين. ويعربون عن تعاطفهم مع شعب وحكومة إسبانيا. وأرجو منكم الآن الوقوف دقيقة صمت إجلالا لأرواح الضحايا.

الترم أعضاء مجلس الأمن الصمت دقيقة حدادا.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأرحب باسم المجلس، بمعالي السيد عبد الملك المخلافي، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية للجمهورية اليمنية.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليتين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، والسيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، المبعوث الخاص للأمين العام المعني باليمن.

وينضم السيد ولد الشيخ أحمد إلى هذه الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من عمان.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

السيد أوبراين (تكلم بالإنكليزية): هذا هو بياني العاشر الذي أقدمه في هذه القاعة بشأن اليمن منذ أن توليت منصبني في حزيران/يونيه ٢٠١٥، أي بعد أشهر قليلة فقط من تصاعد الأزمة في اليمن. وقمت بزيارة البلد ثلاث مرات خلال فترة ولايتي - حيث ذهبت مرتين إلى عدن وإب وصنعاء مسافرا على طريق جبلي مؤدّ إلى مدينة وميناء الحديدة ومدينة عمران، وقد حاولت الوصول إلى مدينة تعز إلا أنني لم أتمكن من ذلك بعد أن علقت بسبب تبادل إطلاق النيران. وقد تأثرت كثيرا للمعاناة الإنسانية الرهيبة في جميع أنحاء اليمن أينما ارتكبت وأيا كان مرتكبو تلك الفظائع المروعة من أعمال التهريب والقتل والدمار، خاصة بالنسبة لأولئك الذين ليسوا على أي جانب من جانبي النزاع.

ويؤسفني أنه قد تعذر عليّ الإبلاغ خلال هذين العامين الماضيين عن أي تحسن ملموس في معالجة هذه الكارثة المخزنة التي تعصف بالبلد، مع أنها من صنع الإنسان تمام ويمكن تفاديها. وعلى العكس من ذلك، ما تزال معاناة الشعب اليمني تزداد بلا هوادة. واليوم، يواجه الملايين من الأشخاص في اليمن مأساة ثلاثية الأبعاد: شبح المجاعة، وأعلى معدل لتفشي وباء الكوليرا خلال عام واحد على نطاق العالم بأسره، علاوة على الحرمان والظلم اليومي من جراء نزاع وحشي يسمح العالم باستمراره، مع أنه يمكن تجنبه والتصدي له تماما. وهذه المأساة الإنسانية متعمدة وغاشمة. ومع أنها مأساة سياسية يمكن وقفها بالإرادة والشجاعة اللتين ما زلنا نفتقر إليهما.

ولا يخفى علينا الضرر المترتب عن هذا النزاع على الاحتياجات الأساسية لعامة اليمنيين وصون كرامتهم الإنسانية. وكم تطرّقتنا إلى هذه الإحصائيات المروعة مرارا وتكرارا في هذه القاعة. فهناك سبعة عشر مليون يمني لا يدركون من أين وكيف يحصلون على وجبتهم التالية، ويواجه نحو ٧ مليون منهم تقريبا

الالتحاق بالمدارس آخذاً في التزايد. وكل ذلك قد انعكس اتجاهه الآن بشكل حاد، وحدث مع هذا انخيار شبه كامل للمؤسسات العامة التي لولا ذلك لساعدت اليمينيين على التكيف. ولا تعمل اليوم بصورة كاملة سوى ٤٥ في المائة من المرافق الصحية. وقد توقفت نظم الصرف الصحي في الغالب. وهناك حوالي ١,٢ مليون من موظفي الخدمة العامة، بما في ذلك ٣٠.٠٠٠ من العاملين في المجال الصحي و ١٩٣.٠٠٠ من المدرسين، يتلقون رواتبهم بشكل غير منتظم أو لم تدفع لهم على الإطلاق منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، مما يؤدي بالتالي إلى تسريع وتيرة الانخفاض في الخدمات الأساسية وحرمان ما يقرب من ربع السكان - موظفي الخدمة المدنية وأفراد أسرهم - من دخل يعتمد عليه. ونرى عواقب هذا الانخيار في الاحتياجات المتزايدة للناس من جميع القطاعات، وربما أكثرها شدة التنفسي الحالي لوباء الكوليرا، الذي ينتشر بسرعة في جميع أرجاء اليمن في أعقاب تدهور نظم الصرف الصحي والمرافق الصحية المخططة.

إن سير الحرب لا يزال شرساً ووحشياً حقاً، مع ازدياد تام متكرر للقانون الدولي الإنساني أو مبادئه أو مجرد القواعد الأساسية للسلوك الإنساني. حتى الحروب لها قواعد، بل حتى الحروب لها حدود، أو على الأقل ينبغي أن تكون لها. وفي وقت سابق من هذا الشهر، قتلت الغارات الجوية المبلغ عنها في صعدة ١٢ مدنياً وجرح ١٠ آخرين. وشمل القتلى ٦ من الأطفال الذين قتلوا في بيت عائلتهم. وتتواصل التحقيقات، بالرغم من أننا نعلم بالفعل أن التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية هو الوحيد الذي لديه الوسائل لتنفيذ الهجمات الجوية. وفي تعز، تواصل القصف العشوائي للمناطق المأهولة بالسكان بوصفه سمة بشعة للنزاع، غالباً من جانب القوات التابعة للحوثيين أو الرئيس السابق صالح. وخلال العامين الماضيين، أفيد بأن تلك الحوادث قتلت أو جرحت العشرات من المدنيين، بمن فيهم الأطفال، وألحقت الأضرار بالهياكل الأساسية المدنية.

خطر المجاعة، في حين يتعذر على نحو ١٦ ملايين منهم الحصول على المياه أو خدمات الصرف الصحي. ووفقاً لهذه الإحصائيات المروعة، فإن هناك خطراً كامناً في أن يغشي أبصارنا الضباب الإحصائي أو ننحو إلى اتخاذ وجهة نظر تقنية بحثة لهذه الأزمة، وكأنها ظاهرة طبيعية لا أكثر، وهي ليست كذلك بالطبع.

ويجب علينا أن نتذكر أن هذه الإحصائيات إنما ترمز إلى وجوه إنسانية وإلى معاناة هائلة - آباء غير قادرين على إطعام أسرهم، وأطفال يعصف بهم سوء التغذية أو المرض وغيرها من مآس أخرى لا حصر لها. وترمز تلك الإحصائيات أيضاً إلى انكسار خاطر طفلة في سن السادسة لم يبق لها من كرامتها الإنسانية سوى مطالبتي بعدم ذكر اسمها. وقد قضت أسرتها ستة أشهر كاملة وهي تنام ليلاً في حفرة في باطن الأرض لتفادي الضربات الجوية التي تقع بالقرب من منزلها. وكانت هذه الطفلة الصغيرة تعاني من سوء التغذية ثم تدهورت حالتها الصحية كثيراً أثناء اختبائها مع أسرتها. وبالرغم من أنها قد بدأت تتعافى بعد عدة مراحل علاجية، إلا أنها توفيت من جراء تعرضها لإصابة بالإسهال المائي الحاد بعد خروجها من المستشفى بوقت قصير.

ولأجل هذه الطفلة البريئة وغيرها ممن لا يحصى عددهم، ينبغي ألا تحجب عن أبصارنا هذه الإحصاءات المروعة الحقيقة المحورية القائلة بأن هذه الكارثة اليمنية هي من صنع الإنسان تماماً. فهي نتيجة مباشرة للسياسات والأساليب والإجراءات المتعمدة التي تتخذها أطراف النزاع ووكلائهم الأقوياء، وأن بالإمكان تفاديها تماماً.

قبل تصعيد النزاع، كان اليمن يحرز تقدماً ضد التحديات التي تواجهه منذ أمد بعيد، وليس أقلها الحكم الفاسد الذي كان يريز تحته ويستغل شعبه منذ وقت طويل. وفي عام ٢٠١٤، حدث انخفاض في عدد الأشخاص الذين كانوا جوعى عما كان قبل ثلاث سنوات. وجرى تحسين التغذية وقلّ عدد الأطفال الذين يعانون من توقف النمو أو نقص الوزن. وكان معدل

لقد سافرتُ على متن أول رحلة لدائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية إلى عدن. وما فتئت أتحدث إلى سائقي الشاحنات على ذلك الطريق. وهذا ليس حلاً حقيقياً بالنظر إلى الكميات والإلحاح الذي يقترب من حجم حالة طوارئ إنسانية نحاول التغلب عليها على الرغم من المكائد الخبيثة الشريرة بدعم من أطراف النزاع ووكلائهم عندما يكون هناك تقييد كامل للسيطرة على المجال الجوي. ولكن واضحين بشأن حقيقة أن معظم المحتاجين هم في المناطق الشمالية، وليس في الجزء الجنوبي من اليمن. والواقع أن صنعاء والحديدة وليس عدن هما اللتان يمكن أن تقدما أفضل خدمة للشمال.

لذا فإنني أدعو جميع أطراف النزاع ووكلائهم لضمان أن يتمكن العاملون في المجال الإنساني من دخول اليمن بسرعة وتجنب المتطلبات البيروقراطية أو الإدارية التي قد تعوق دون مبرر سرعة إيصال المساعدة أو تأخير نشر العاملين في مجال تقديم المعونة. وحالما تصل الإمدادات الحيوية التجارية أو الإنسانية والموظفون إلى اليمن، يجب أن يتسنى نقلها إلى الوجهة الأقرب إلى احتياجات الإنسان لأشد الفئات ضعفاً دون تدخل. وفي كثير من الأحيان، تمنع سلطات الأمر الواقع في صنعاء أو المسؤولون المحليون في المناطق الخاضعة لسيطرتهم العمل الإنساني أو يؤخرونه أو يتدخلون فيه بشكل آخر. تلك القيود سائدة بشكل خاص في مناطق الجبهات، مما يؤدي إلى منع وصول الشركاء إلى أكثر الفئات ضعفاً أو تأخيرهم. وفي بعض الأحيان، يسعى المسؤولون المحليون في المناطق التي تسيطر عليها سلطات الأمر الواقع في صنعاء أيضاً إلى التأثير في اختيار المستفيدين. وقد شهدنا أيضاً حوادث متكررة لتحويل المعونة في المناطق الخاضعة لسيطرة سلطات الأمر الواقع في صنعاء، ولا سيما في محافظة تعز.

وفي الوقت الذي يواجه اليمن فيه اقتراب الخطر الحقيقي للمجاعة، ما فتئت السلطات المحلية في المناطق التي تسيطر عليها سلطات الأمر الواقع في صنعاء تعيق بعثات تقييم الحالة الإنسانية

وفي غياب آليات المساءلة أو بذل جهود متضافرة من جانب الدول الأعضاء من أجل التوصل إلى تسوية سياسية، تزداد حدة العنف. وخلال ٢٠١٧، كان عدد الغارات الجوية في الشهر ثلاثة أضعاف ما كان عليه في العام السابق، وقد ازدادت التقارير الشهرية عن الاشتباكات المسلحة بأكثر من ٥٠ في المائة. إن كل ما قيل والغضب الذي أعرب عنه هنا حول طاوله مجلس الأمن لم ينتج عنه سوى حالة أسوأ بشكل كبير ارتكبتها الأطراف العنيدة والوحشية ووكلائها في هذه الكارثة المشينة واللاإنسانية التي هي من صنع الإنسان.

كما يواصل أطراف النزاع ووكلائهم تقييد تدفق الإمدادات الأساسية التجارية والإنسانية وموظفي العمليات الإنسانية. يستورد اليمن أكثر من ٩٠ في المائة من احتياجاته من الأغذية الأساسية وجميع الأدوية والوقود تقريباً، والتي تمس الحاجة إليها لضخ مياه الشرب النظيفة وتشغيل مولدات الكهرباء للمستشفيات. إن آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش قد أنشئت في أيار/مايو ٢٠١٦ لتيسير الواردات التجارية البالغة الأهمية، ومع ذلك فإن الحكومة اليمنية والتحالف يتجاوزان في بعض الأحيان الآلية بالمنع انفرادياً أو بالتأخير المفرط لدخول السفن التي تنقل البضائع الأساسية. يجب على الدول الأعضاء أن تفعل المزيد من أجل مساندة تلك الآلية. إن من الخطأ ببساطة الإصرار على أن تتجه تلك الشحنات إلى عدن لا إلى الحديدة.

إن إغلاق مطار صنعاء القاسي والذي لا أساس له أمام حركة الطيران المدني من جانب قوات التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية هو قيد آخر يمنع آلاف اليمنيين من السفر إلى الخارج للحصول على الرعاية الطبية. لقد خدمت الرحلات الجوية التجارية صنعاء في السنة الأولى من النزاع، ولا أرى سبباً يمنع من استئنافها فوراً، على أقل تقدير، من أجل الحالات الإنسانية. وقيل مؤخراً إن الحكومة اليمنية لا ترى سبباً لفتح مطار صنعاء لأن هناك رحلات جوية إلى عدن وطرقاً برية إلى صنعاء.

السياسي المستدام هي اللبنة الأساسية لمستقبل سلمي لليمن. ولكن بينما يجري السعي إلى هذه الأمور، يجب أن يتمكن العاملون في المجال الإنساني من تأدية عملهم وتقديم المعونة والدعم لملايين اليمنيين الذين هم في حاجة ماسة إليه. ويجب على المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات مجدية. وأجدد دعوتي إلى دعم المجلس ليس للتمويل الإضافي فحسب، بل أيضا لمعالجة النقاط التالية.

أولا، يجب علينا ضمان فتح جميع الموانئ، البرية والبحرية والجوية، أمام المدنيين، بما في ذلك حركة المرور التجارية. ويشمل ذلك دعم آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش، ورفع القيود المفروضة على الواردات التجارية، وإعادة فتح مطار صنعاء فوراً، والسماح بتسليم الرافعات المتحركة التي توجد حاجة ماسة إليها في ميناء الحديدة، الذي يستقبل نحو ٧٠ في المائة من الواردات إلى اليمن وهو أقرب ميناء للدخول بالنسبة لمعظم الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية. ويتعين ألا يتأثر المجلس أو يتبع رأي أولئك الذين يقولون إن ميناء عدن، أو موانئ أخرى، جيدة بما فيه الكفاية.

ثانياً، يجب أن نؤثر على أطراف النزاع لاحترام القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. ويتطلب ذلك، من جميع الدول الأعضاء استخدام جميع الوسائل الممكنة للنفوذ والتأثير لضمان حماية الأطراف والجماعات التابعة لها، للمدنيين والهياكل الأساسية، واحترام القواعد الأساسية للتمييز والتناسب وأخذ الحيطة. كما يشمل تسهيل دخول الإمدادات المنقذة للحياة إلى اليمن وتوزيعها السريع بدون تدخل. وأود أن أكون واضحاً: بالطبع، يجري جمع الأدلة لمحاسبة مرتكبي الانتهاكات البشعة للقانون الدولي الإنساني يوماً ما.

ثالثاً، يجب دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية. ويمثل التمويل الذي جرى مؤخراً لدعم الخدمات الأساسية تدبيراً مؤقتاً يعزز بعض الخدمات في المواقع ذات الأولوية. ولكن لن يوقف

اللازم من أجل وضع قاعدة الأدلة اللازمة لتقديم المساعدة الإنسانية. وعلى الرغم من دعواتي المتكررة لسلطات الأمر الواقع في صنعاء لتيسير الواردات من المركبات المدرعة والمعدات الأخرى البالغة الأهمية للعمل الإنساني، فإن التقدم لا يزال بطيئاً بشكل مؤلم. وقد تم حل العديد من تلك الحالات في نهاية المطاف من خلال المناقشات مع سلطات الأمر الواقع، ولكن الوقت الضائع يشكل عبئاً غير مقبول على الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة، ويسبب مباشرة وفيات يمكن تجنبها.

ويواصل الشركاء في المجال الإنساني الوصول إلى أشد الناس ضعفاً من خلال استجابة ذات قيادة جيدة ومبدئية ومنسقة على الرغم من التحديات غير العادية. لقد ساعد أكثر من ١٢٠ من الشركاء ٥,٩ مليون نسمة هذا العام في كل محافظة من محافظات اليمن من خلال العمل الإنساني المنسق للأمم المتحدة. وأنشأت جهود التصدي للكويت ٢٢٢ مركزاً علاجياً و ٩٢٦ نقطة للإمهاة الفموية في جميع أنحاء البلد. وعلى الرغم من هذه الإنجازات، فإن الشركاء يعانون من نقص في التمويل. ولم تتلق خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن سوى ٣٩ في المائة من احتياجاتها المنقحة البالغة ٢,٣ بليون دولار لعام ٢٠١٧ على الرغم من مرور ثلثي العام بالفعل. وأشدد على أننا الآن بحاجة ماسة إلى أن توفر الدول الأعضاء والشركاء الآخرون التمويل الكامل لخطة الاستجابة الإنسانية. وليس هناك وقت نضيقه، وحتى لو توقف كل القتال والقيود في غضون الساعة القادمة، فإننا سنظل بحاجة إلى ذلك المبلغ. ولكن واضح أن مبلغ ٢,٣ بليون دولار لا يمثل رقماً تفاوضياً مبالغاً فيه. إنه تقدير متأن وجماعي لتكلفة الوفاء باحتياجات اليمنيين التي إما لا يرغب الأطراف ووكلائهم في أن تصل لهم أو لا يهتمون بذلك.

لا يمكن للعمل الإنساني وحده ولا ينبغي له أن يحل محل القطاع التجاري أو العام في اليمن، ولا يمكن أن يحل الأزمة الكامنة. إن إنهاء العنف ووقف الأعمال العدائية والاتفاق

يمكننا جميعاً، وأعضاء المجلس بصفة خاصة، تلقيه نظير فشلنا في كبح جماح الأطراف والوكلاء في هذه الحرب الشنيعة، والشروع في تلبية الاحتياجات، وتحقيق الآمال المشروعة التي ينبغي أن يسمح لكل شخص يعني أن يعني نفسه بها، والتي نطالب بها كحد أدنى لكل واحد منا؟

الرئيس: أشكر السيد أوبراين على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد ولد الشيخ أحمد.

السيد ولد الشيخ أحمد: السيد الرئيس، يعيش اليمن اليوم لحظات حرجة، وصعبة ومن لم يمت جراء العمليات القتالية، فإنه يواجه الموت جراء الجوع أو المرض مع تدهور الوضع الاقتصادي وتفاقم الحالة الإنسانية، تتواصل المعارك العسكرية بمختلف المناطق والمحافظات، وفي ٤ آب/أغسطس، وحسب بعض التقارير الميدانية، أسفرت غارة جوية في منطقة محضة في محافظة صعدة عن مقتل ٨ مدنيين، وفي ١٨ تموز/يوليو أسفرت غارة أخرى على موزع في محافظة تعز، عن مقتل أكثر من ٢٠ مدنياً. كما استمرت قوات الحوثيين والقوات الموالية لعلي عبد الله صالح في قصف الأحياء السكنية في تعز، مما أدى إلى إلحاق خسائر فادحة في صفوف المدنيين الذين يعانون الكثير منذ ما يربو عن عامين.

وكذلك، أطلقت صواريخ باليستية في اتجاه المملكة العربية السعودية، كما أفادت تقارير بوقوع هجمات على سفن في ميناء المخا، وتعد هذه الهجمات دليلاً آخر على التهديد المتزايد للأمن البحري في البحر الأحمر، مما يعرض للخطر الإمدادات الإنسانية والتجارية التي تشتد الحاجة إليها في البلد. كما شهدنا مؤخراً أعمالاً قتالية على طول الحدود اليمنية السعودية، وفي ميدي في محافظة حجة ومأرب، وتساعد القتال في غرب تعز في منطقة معسكر خالد بن الوليد والطرق التي تربط تعز بالحديدة، وشنّت قوات الحكومة اليمنية بدعم من القوات الخاصة الإماراتية والأمريكية هجوماً عسكرياً في شبوة إستهدف مقاتلين في تنظيم القاعدة، وكما ذكرت في السابق، أكرر اليوم أنه كلما طال أمد

سوى الدفع الكامل لمرتبات موظفي الخدمة المدنية في جميع أنحاء البلد، والذي يشكل التزاماً أساسياً للدولة، الانهيار المؤسسي. ولن يصب هذا الانهيار في مصلحة أحد، وسيؤدي إلى تفاقم جميع الوفيات والأمراض والأضرار البشرية.

رابعاً، يجب تعزيز المساءلة. وعلى نطاق أوسع، يجب أن تتم المساءلة عن السلوك المروع لهذه الحرب برمتها. ولا يجب أن نعلق على دلالات من يمثل طرفاً، ومن يعد تابعا أو ينكر تورطه. إن كل الجناة في هذه الحرب اليمنية البشعة، والميسرين يعرفون من هم. ويجري جمع الأدلة على سلوكهم وحفظها وإعدادها لمساءلتهم جميعاً، سعياً إلى تفادي الثقة البغيضة بأن الشعور بالإفلات من العقاب يحفزهم حالياً على ارتكاب هذه الأعمال المرعبة في حق الشعب اليمني. ولذلك، نرحب بجميع الخطوات الرامية إلى تحسين هذه المساءلة. وقد دعت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن حق إلى إنشاء هيئة دولية مستقلة للتحقيق في الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وأحث مجلس حقوق الإنسان على اتخاذ إجراء بشأن هذه الدعوة.

خامساً، يتعين أن نطالب بوقف فوري للأعمال العدائية، والعودة إلى طاولة المفاوضات والتوصل إلى تسوية سياسية. لقد جلبت أطراف النزاع الخراب والحرمان لملايين اليمنيين لأكثر من عامين. ولا يوجد حل عسكري لهذا الصراع، ويجب على المجتمع الدولي أن يدفع من أجل التوصل إلى تسوية سياسية تقوم على مفاوضات سلمية، وتفضي في الواقع إلى التوصل إلى حلول توفيقية. ويشكل عدم الاعتراف بهذه الحقيقة الحكم عمداً على الكثير من أبناء الشعب اليمني، الفتيات والفتيان والنساء والرجال، بالموت والضرر والخوف واليأس في هذه الكارثة الإنسانية المتعمدة التي هي من صنع الإنسان.

وفي هذا اليوم، من كل الأيام، اليوم العالمي للعمل الإنساني، أطلب مباشرة من أعضاء مجلس الأمن: كم من العار

الوقوع أكثر في مستنقع العنف، والأوبئة والمجاعة، وأزمات أخرى كان ولا يزال من الممكن تفاديها، والحد من انتشارها.

وهكذا فنحن نحث الأطراف على الموافقة على فرض الإجراءات التي من شأنها أن تحافظ على مؤسسات الدولة الحيوية، والمساعدة في المرحلة الأولى على تأمين تدفق المساعدات الإنسانية ودفع رواتب موظفي الدولة والحد من تهريب السلاح.

يهدف المقترح المطروح من طرفنا بشكل أساسي إلى ضمان استمرار العمل في ميناء الحديد بدون انقطاع وبشكل آمن، كونه الشريان الأساسي للاقتصاد اليمني. ويشتمل المقترح على خطة عملية تركز على تسليم الميناء إلى لجنة يمنية مكونة من شخصيات عسكرية واقتصادية تحظى بالقبول الواسع وتعمل تحت إشراف وإرشاد الأمم المتحدة. وتعمل اللجنة على الحد من تهريب السلاح وضمان أمن وسلامة الميناء وكذلك استمرار عمليات البنية التحتية. كما ستعمل اللجنة على ضمان التدفق السلس للمواد الإنسانية والبضائع التجارية من خلال الميناء إلى كافة أرجاء اليمن، وتحويل إيرادات الميناء لدعم استئناف دفع الرواتب لموظفي الخدمة المدنية.

وبموازاة مع ذلك، نعمل مع الفرقاء على إعادة فتح مطار صنعاء الدولي، وهو جانب حيوي وأساسي للمقترحات حتى يتمكن المرضى والجرحى والطلاب من السفر، ولتيسير عمليات الاستيراد والتصدير وتحسين أوضاع المواطن اليمني. ومن جهة أخرى، ندعو كافة الأطراف إلى الانخراط بشكل إيجابي مع مطالب ممثلي المجتمع المدني في تعز، بإعادة فتح الطرقات من تعز وإليها لتسهيل حركة المؤن الإنسانية والتجارية. لقد تجاوزت المعاناة الإنسانية في تعز كافة الحدود، وعلى الأطراف المسؤولة العمل بشكل عاجل على تخفيف المعاناة والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وقيم التضامن والتعاطف العرفية التي طبعها المجتمع اليمني منذ الأزل.

الصراع، إزداد خطر الجماعات الإرهابية واتسعت دائرة نفوذها. وعلى صعيد آخر، لا تزال الهجرة غير المنظمة في اتجاه اليمن عبر خليج عدن مستمرة، وبلا هوادة وأسفرت عن عواقب وخيمة. في ٩ و ١٠ آب /أغسطس على سبيل المثال، أفادت المنظمة الدولية للهجرة عن أن ٤١ مهاجرا لقوا حتفهم عندما أجبروا على القفز في البحر من قبل المهرين قبالة سواحل شبوة.

باختصار، يعصف الموت باليمنيين جوا وبراً وبحراً، وكذلك الأمراض والأوبئة التي شهدت معدلات غير مسبقة كما سمعت ذلك بكل كفاءة من زميلي وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، ومنسق الإغاثة في حالة الطوارئ السيد ستيفن أوبراين، وأريد هنا الإشادة بدور ستيفن في هذه الفترة، بما أن هذا آخر جلسة له مع مجلس الأمن فيما يتعلق بالقضية اليمنية، وأريد الإشارة إلى دوره القيادي وشجاعته ودعمه المستمر زيارته المتكررة لأخطر مناطق اليمن، ومن لم يقتله داء الكوليرا يعاني حتماً من نتائج ما أسميه الكوليرا السياسية التي أصابت اليمن والتي لا تزال تعيق مساره نحو السلام.

لقد قمت في الأسابيع الأخيرة، بزيارة جمهورية مصر العربية، والجمهورية الإسلامية الإيرانية وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة والتقيت بعدد من وزراء الخارجية وكبار المسؤولين من اليمن والمنطقة واتضح بصورة جلية أن الإجماع لا يزال كاملاً على ضرورة التوصل إلى حل سياسي للأزمة اليمنية ودعم مسار السلام الذي ترعاه الأمم المتحدة، تحت إشراف الأمين العام. إذن، هناك وحدة صف دولية، لدعم التسوية السلمية على المستويات كافة، إلا أن أطراف النزاع تفوت الفرصة تلو الأخرى، وكان بعض المعنيين بالنزاع، يريدون الاستفادة من الانشقاق الداخلي لمصالح شخصية، دون اعتبار لحاجة اليمن الملحة إلى تحقيق السلام. وبما أن الوضع السياسي حرج ودقيق ويقوض مؤسسات الدولة التي يعتمد عليها اليمنيون، فلا بد من اتخاذ إجراءات فورية لتحديد المسار الإنساني، ومنع البلد من

إن إلقاء اللوم على الأمم المتحدة أو على المبعوث الخاص أو على المجتمع الدولي لا يصنع السلام. والتأجيل والتبرير والتأويل الإعلامي لا ينهي الحرب، إنما يزيد من عمق الشرخ الحاصل. فلبنت البيت الصلب تُبنى من الداخل كما تُبنى الأوطان والمؤسسات بالشراكة والتكامل بين مختلف الأطياف، وبمراعاة مطالب الناس من الشمال إلى الجنوب على أسس ودساتير تحمي المواطنين، كل المواطنين، شبابا وأطفالا رجالا ونساء من كافة التوجهات الفكرية والسياسية.

إن من يريد السلام يخلق الحلول ولا يبحث عن المبررات. ولا أخفى عليكم أن هناك العديد من تجار الحروب في اليمن الذين لا يريدون السلام. وستتابع العمل مع الفرقاء اليمنيين والمنظمات الحقوقية والمجتمع المدني حتى نتوصل إلى تغليب لغة السلام والتوصل إلى اتفاق سياسي يعيد الأمن للبلاد والاستقرار للشعب اليمني الذي لا يستحق أقل من ذلك.

الرئيس: أشكر السيد ولد الشيخ أحمد على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد ستيفن أوبراين، وكذلك المبعوث الخاص للأمين العام المعني باليمن، السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، على ما قدماه من إحاطات إعلامية وافية وزاخرة بالمعلومات. وأود أيضا أن أرحب بالسيد عبد الملك المخلافي، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية اليمن، على حضوره في القاعة.

تشيد أوروغواي بالعمل المكثف الذي أداه الموظفون والمؤسسات المشاركة في أنشطة المساعدة الإنسانية في اليمن، حيث تقدم المساعدة إلى الملايين من الأشخاص المحتاجين

ستشكل هاتان المبادرتان خطوة مهمة لبناء الثقة بين الأطراف ومرحلة أولى نحو تجديد وقف الأعمال القتالية على المستوى الوطني واستئناف المباحثات من أجل حل شامل وكامل مكوّن من شقين أمني وسياسي بناء على مخرجات مشاورات الكويت. وأنا أدرك أن اليمنيين يطالبون بهذه الخطوات، وآمل أن تبادر أطراف الصراع إلى تبنيها بأسرع وقت ممكن.

لقد التقيت بفخامة رئيس الجمهورية اليمنية، عبد ربه منصور هادي، منذ أيام وتباحثنا في عدد من المقترحات والأفكار. كذلك أبدى وزراء خارجية كل من مصر وإيران وعمان والإمارات والمملكة العربية السعودية الدعم الكامل لهذه المقترحات، وكذلك لقيت الدعم الكامل أيضا من مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية.

لقد وصلتني في الشهر الماضي - وقد أطلعكم على ذلك في الإحاطة الإعلامية التي قدمتها في الشهر الماضي (انظر S/PV.7999) - رسالة من طرف أنصار الله والمؤتمر الشعبي العام تؤكد البناء على ما تمت مناقشته في مشاورات الكويت. وقد قمتُ بدعوتهم إلى الاجتماع معي في بلد ثالث من أجل مناقشة هذه المقترحات وتحويلها إلى اتفاق يمهّد لاتخاذ خطوات ملموسة لتفادي المزيد من إراقة الدماء وتخفيف المعاناة الإنسانية. وأرجو أن يلتزموا بحضور هذه الاجتماعات في أقرب وقت ممكن، لأن في كل يوم تتأخر فيه عن العمل بجدية من أجل الحل يؤدي إلى المزيد من الدمار والخسائر في الأرواح.

إن طريق اليمن نحو السلام واضح، والمقترحات العملية للسير فيه جاهزة بما يؤدي إلى تحقيق نتائج ملموسة وبناء الثقة بين الأطراف. إن الدعم الدولي للحل الكامل والشامل وجهود الأمم المتحدة لم يتزعزع. ولا ينقصنا في هذه المرحلة إلا أن تبرهن أطراف النزاع - دون أي تأخير أو تبرير أو تسويق - على نيتها الحقيقية في إنهاء الحرب وتغليب المصلحة الوطنية على المصالح الشخصية.

نحو إرساء السلام. ويتعين على البلدان ذات النفوذ والتأثير على الأطراف أن تتعاون في البحث عن تسوية سلمية للنزاع.

إن المأزق الطويل الأمد في عملية السلام وعدم تحقيق نتائج ملموسة يقوضان الحالة الإنسانية في البلد، التي تتفاقم بسبب الجوع ووباء الكوليرا، الذي تسوء حاله يومياً. وتشير التقديرات إلى أن ما يقرب من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص قد أصيبوا بهذا المرض. يتوفى شخص في كل ساعة بسبب الكوليرا في اليمن.

ومن دواعي الأسف أن الانتهاكات الواسعة النطاق للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي يرتكبها جميع المقاتلين أصبحت القاسم المشترك في اليمن. إن حماية المدنيين، لا سيما أكثر الفئات ضعفاً، أصبحت حيوية وأساسية في هذا السياق من الهمجية والحرب التي لا ترحم. ومما يدعو للأسف أن النساء في اليمن لا يزلن يعانين من التمييز العميق الجذور. وهن لا يتلقين الحماية الكافية ضد العنف الجنسي والجنساني. وهن ضحايا للانتهاكات والمعاملة المهينة. ويتفاقم هذا الوضع بسبب الحرب التي طال أمدها، وانعدام الأمن، والتحركات الداخلية الواسعة النطاق، حيث تكون المرأة ضعيفة بصفة خاصة.

ونشجع الحكومة اليمنية على إنشاء آليات وطنية للرصد والإبلاغ من أجل توثيق انتهاكات حقوق الإنسان للمرأة، بما في ذلك العنف الجنسي، وضمان مساءلة المسؤولين عن تلك الأفعال. وعلاوة على ذلك، فإن الجرائم التي ترتكب ضد الأطفال قد زادت باطراد في هذا النزاع الذي لا نهاية له. يقضي الأطفال في اليمن طفولتهم في خضم الفقر والجوع والمرض والهجمات العشوائية التي ترتكب ضدهم من جانب جميع أطراف النزاع المسلح. وقد قتل الكثير منهم أو تعرضوا للتشويه أو التجنيد.

ومن الأهمية بمكان أن يُضاف جميع مرتكبي هذه الجرائم إلى القائمة المرفقة بالتقرير السنوي للأمين العام الذي سيصدر قريباً

وتواصل الاضطلاع بتلك المهمة الجديرة بالثناء في ظروف بالغة الصعوبة والخطر.

ونثني على الرئاسة المصرية على عقد هذه الجلسة التي تلقي الضوء على الحالة المأساوية في اليمن - والتي نأمل أن يتغلب عليها ذلك البلد في أقرب وقت ممكن. وتضفي هذه الجلسة أيضاً مزيداً من الشفافية على أعمال مجلس الأمن.

وما دام يصادف يوم غد الاحتفال باليوم العالمي للعمل الإنساني، فإنني أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على حملته "ليس هدفاً" التي ندعمها بشدة. ونود أن نؤكد اليوم أيضاً أن المدارس والمستشفيات ليست أهدافاً، وأن المدنيين ليسوا أهدافاً، وأن العاملين في المجال الإنساني ليسوا أهدافاً. ويعلم العاملون في المجال الإنساني في جميع حالات النزاع أنهم يحظون باحترامنا وإعجابنا بهم.

وترى أوروغواي أنه لا حل آخر لهذا النزاع الدموي في اليمن سوى عملية تفاوضية تشارك فيها جميع الأطراف المعنية ويتولى قيادتها اليمنيون أنفسهم، وتؤدي إلى حل سياسي للأزمة. فليس هناك حل عسكري لهذا النزاع، كما قلنا مراراً وتكراراً.

ويتحمل المدنيون وطأة هذه الحرب ويدفعون ثمنها باهظاً بأرواحهم. ولا يزال ممكناً وضع حد لهذه المعاناة التي تسببها هذه الأزمة التي هي من صنع الإنسان. غير أن ذلك لن يحدث إلا بعودة الأطراف المعنية إلى طاولة المفاوضات - دون شروط مسبقة وبدافع من حسن النية - فضلاً عن الاتفاق على إنهاء النزاع المسلح.

وقد حان الوقت لأن تستأنف الأطراف محادثات سلام بناءة فيما بينها دون مزيد من التأخير. ويجب على الأطراف الفاعلة أن توافق على تقديم التنازلات اللازمة للخروج من هذا المأزق. وفي ذلك الصدد، تكرر أوروغواي دعوتها إلى استئناف الحوار والوفاء التام بالالتزام بوقف الأعمال العدائية بوصفهما خطوة أولى

والتي تبرز مرة أخرى مسؤولية مجلس الأمن عن حل هذه المسألة وغيرها من المسائل المرتبطة بالسلم والأمن الدوليين.

ونرحب بالإحاطتين الإعلاميتين للمبعوث الخاص للأمين العام المعني باليمن، السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد ستيفن أوبراين، اللذين نعرب لهما عن دعمنا الكامل للعمل الذي يقومون به. ونرحب أيضاً بنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية اليمن، السيد عبد الملك عبد الجليل علي المخلافي.

وعلى الرغم من التصريحات المتكررة من المجلس بشأن الحالة في اليمن، فهي مستمرة في التدهور. ومن المؤسف أن العديد من العناصر تجتمع معا في هذه الأزمة لتسبب في استمرار تفاقمها بصورة مفرقة. قبل دقائق قليلة، أشار السيد أوبراين إلى ثلاثة من هذه العناصر، وهي المجاعة والكوليرا والنزاع ذاته. وبالإضافة إلى هذه العناصر الثلاثة، نرى أن أحد أخطر تلك العناصر هي اللامبالاة من جانب المجتمع الدولي. خلال الجلسة المعقودة في ١٢ تموز/يوليه (انظر S/PV.7999)، أشير إلى أن عدد الأشخاص الذين قد يكونون مصابين بالكوليرا مثير للجزع أصلاً. ووفقاً لتقرير منظمة الصحة العالمية الصادر في ١٤ آب/أغسطس، تجاوزت الحالات المسجلة للإصابة المحتملة قرابة ٥٠٠ ٠٠٠ شخص، توفي منهم ٢ ٠٠٠ تقريباً. وطبقاً لنفس المنظمة، ومنذ شهر نيسان/أبريل عندما تلقينا تحذيراً من تفشي المرض، زاد عدد الوفيات خمسة أضعاف.

وبالمثل، وفقاً لما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تزداد هذه الحالة الكئيبة تفاقمًا بسبب محدودية فرص الحصول على المياه والصرف الصحي والخدمات الأساسية، وقبل كل شيء، الافتقار إلى الأدوية واللوازم الأساسية لعلاج المصابين. وبالإضافة لذلك، يترك تردّي الهياكل الأساسية الطبية في اليمن ١٤,٨ مليون شخص دون إمكانية الحصول على المساعدة الطبية الكافية. ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن

من أجل التنديد أمام العالم بوضوح بجميع البلدان والكيانات التي ترتكب انتهاكات ضد الأطفال، وذلك في ازدياد علني ليس للقانون الدولي وحسب بل لأبسط قواعد الإنسانية.

يجب محاسبة مرتكبي هذه الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني على جرائمهم. فالمساءلة أمر حاسم لحل النزاع وتحقيق سلام دائم. ومثلما فعلنا في الإحاطة الإعلامية في تموز/يوليه (انظر S/PV.7999)، تؤكد أوروغواي مجدداً على أن المجلس لديه الوسائل والسلطة لإنشاء آليات التحقيق المحايدة والشفافة في انتهاكات القانون الدولي الإنساني المبلغ عنها في اليمن، على نحو ما ارتكبتها طرفا النزاع.

وأود أن أشير بإيجاز إلى البيان الرئاسي الذي اعتمد في ٩ آب/أغسطس (S/PRST/2017/14)، والذي سلط الضوء على المستوى غير المسبوق من الاحتياجات الإنسانية على مستوى العالم وخطر المجاعة الذي يتهدد أكثر من ٢٠ مليون شخص في بعض البلدان، بما في ذلك اليمن. إن للنزاع والعنف عواقب إنسانية مدمرة، وهما يعوقان فعالية الاستجابات الإنسانية، وهما السبب الرئيسي للمجاعة التي تعصف بالبلد.

وفي الختام، أود أن أدعو جميع أطراف النزاع إلى الاتفاق على وقف فوري للأعمال العدائية من أجل تيسير الوصول الدائم ودون معوقات للمساعدات الإنسانية وكذلك استئناف المفاوضات السياسية.

السيد لورينتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)

(تكلم بالإسبانية): قبل أن أبدأ بياني، أود أن أقول إن حكومة وشعب دولة بوليفيا المتعددة القوميات يعربون عن عميق الأسف والتعازي القلبية إلى حكومة وشعب مملكة إسبانيا بشأن القتلى والجرحى الذين سقطوا نتيجة للهجوم الإرهابي الذي وقع بالأمس في برشلونة. كما نعرب عن تضامننا مع أسر الضحايا، ونأمل أن يسترد الجرحى عافيتهم في القريب العاجل. حتى ونحن نجتمع، فإننا نتلقى تقارير عن هجمات في فنلندا وبوركينا فاسو،

الإنسان عن حدوث قصف جوي لسكان تعز، حيث كان الهدف داراً مرتجلة مبنية من القش تؤوي ثلاث أسر من اللاجئين المشردين داخلياً - ما أدى لمقتل ١٨ من المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. وفي أعقاب هذا الحادث، في آب/أغسطس، أبلغت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن وفاة أكثر من ١٠ مدنيين في قصف جوي في محافظة صعدة.

وعلاوة على ذلك، فإن الحالة المتعلقة بالمهاجرين لا تزال تثير القلق. فوفقاً للتقرير الصادر عن المنظمة الدولية للهجرة، أجبر ٢٨٠ من المهاجرين في يومي ١٠ و ١١ آب/أغسطس من جانب مهربهم على القفز في وسط البحر من المراكب التي كانوا يستقلونها لمحاولة الوصول إلى اليمن. ولم ينج منهم سوى ٦٩ شخصاً. ووفقاً للتقرير الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ١١ آب/أغسطس، ورغم النزاع في البلد، لا يزال اليمن مقصداً للعديد من اللاجئين الفارين من منطقة القرن الأفريقي بحثاً عن سبل العيش، وهم يقعون ضحايا للجماعات الإجرامية والمتجرين بالبشر. وللأسف، فإن النزاعات والافتقار إلى آليات فعالة للرقابة والأمن مكّنت من انتشار الجماعات الإجرامية وشبكات الاتجار بالأشخاص من خلال استغلال حالة الفقر واليأس.

ولجميع تلك الأسباب، نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يحافظ على موقف إجماعي وثابت في إدانة الجهود والأعمال العسكرية التي تؤدي إلى تفاقم الأزمة في اليمن وتولد حالة من عدم الاستقرار الذي يهدد حياة الملايين من الأبرياء. وفي هذا الصدد، نكرر مرة أخرى للأطراف المعنية بالنزاع بأنها ملزمة باحترام أحكام القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، وأنها يجب أن تلتزم بإجراء حوار مستمر يمكّن من إجراء عملية انتقال سياسي سلمية وشاملة للجميع ومنظمة تلبي المطالب والطموحات المشروعة للشعب اليمني، مع احترام السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية للجمهورية اليمنية.

النقص الغذائي المقلق يضع ٦٠ في المائة من السكان في حالة انعدام للأمن الغذائي و ٧ ملايين شخص عرضة لخطر المجاعة. إننا نشعر بالأسى لأنه، على الرغم من إصدار المجلس البيانين الرئيسيين المؤرخين ١٥ حزيران/يونيه (S/PRST/2017/7) و ٩ آب/أغسطس (S/PRST/2017/14)، اللذين أعرب فيهما عن قلقه، فلا يزال نشر المعونة الإنسانية في اليمن تعترضه التدابير الانفرادية العشوائية التي تفرضها أطراف النزاع وارتفاع الخطر وانعدام الأمن اللذين يواجههما موظفو المساعدة الإنسانية والوكالات والمنظمات على أرض الواقع.

على سبيل المثال، ووفقاً للبيان الصادر في ١٧ آب/أغسطس عن منسق الأمم المتحدة المقيم/منسق الشؤون الإنسانية في اليمن، السيد جيمي مكغولدريك، اختطفت منذ كانون الثاني/يناير ١١ مركبة تابعة للمنظمات الإنسانية في مدينة تعز، بالإضافة إلى نهب الأغذية وغيرها من السلع الإنسانية في نفس المدينة في ثلاث مناسبات منفصلة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التهديد المستمر للهجمات الجوية والاشتباكات المسلحة المتفرقة بين الطرفين مع قيام التحالف بتقييد توزيع المعونة الإنسانية التي يحتاجها السكان اليمنيون وعرقلة لها.

وفي هذا الصدد، نود مرة أخرى أن نذكر جميع أطراف النزاع بأن عليها أن تسمح وتضمن أمن واستقلال الوكالات التي تقدم المساعدة الإنسانية وألا تحددها كأهداف عسكرية تحت أي ظرف من الظروف. وعلاوة على ذلك، ينبغي لها أن تكفل الوصول غير المشروط ودون عوائق إلى جميع الأماكن التي تحتاج إلى المساعدة الإنسانية.

إن التقارير الواردة عن الهجمات ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية مثيرة للقلق، كما هي حقيقة أن أطراف النزاع لا تزال تنظر إلى الأماكن العامة والمنازل الخاصة كأهداف عسكرية. في ١٨ تموز/يوليه، وبعد ستة أيام من استماع المجلس إلى إحاطة بشأن الحالة في اليمن، أبلغت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق

المستدام الذي ينشده اليمنيون، لأننا لم نكن يوماً دعاة حرب ولم تكن الحرب خيارنا، ولكنها فرضت علينا من قبل هذه العصابة المتمردة على الشرعية الدستورية وعلى الشرعية الدولية. لقد ذهبنا إلى مشاورات السلام في جنيف وفي بييل بنوايا صادقة وآمال عريضة بتحقيق السلام في بلادي اليمن، التي كانت تُلقب يوماً بالعربية السعيدة. ورغم عدم تنفيذ الانقلابيين لإجراءات بناء الثقة التي تم الاتفاق عليها في بييل، فقد ذهبنا إلى الكويت وأمضينا هناك ١١٥ يوماً رغبة في السلام، ولأننا حكومة مسؤولة عن هذا الشعب من صعدة إلى المهرة.

ولكن وللأسف كان حضور الانقلابيين ومشاركتهم في كل هذه الجولات عبارة عن مناورة ومراوغة في مخططاتهم الإجرامي لتدمير اليمن والاعتداء على الدول المجاورة ضمن مخطط تقوده إيران لنشر التوتر وزعزعة الاستقرار في المنطقة ومحاولة لكسب الوقت لمواصلة انتشار ميليشيات الموت والدمار التابعة لهم، في إطار مخطط كبير للمنطقة كلها يهدف إلى تدمير الدولة الوطنية ويستبدل الدول بالطوائف والجيش بالميليشيات.

لقد أصبحت اليمن، بسبب هذه الميليشيات الانقلابية المجرمة، عنواناً رئيسياً لمثلث الموت: الجهل والفقر والمرض، وهو نفس المثلث الذي عانت منه اليمن إبان حكم الإمامة المستبد، وهو الحكم الذي تحاول هذه العصابات إعادته إلى اليمن، ولكن شعبنا قد لفظ الاستبداد والكهنوت إلى الأبد. هل يمكن أن تقبل أوروبا والعالم المتحضر اليوم أن تعود إلى عصور الظلام والحق الإلهي في الحكم؟ بالتأكيد لن يقبل أحد، وبالمثل، لن يقبل اليمنيون أن تحكمهم قلة تدّعي الحق الإلهي كما تدّعي هذه العصابة الانقلابية التي أتت من وراء التاريخ.

في الوقت الذي حققت فيه الحكومة الكثير من جهود إعادة الإعمار وتحسين الخدمات والأمن في المناطق المحررة، بدعم ومساندة الأشقاء في التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، ما زالت المناطق الواقعة

أخيراً، نود أن نعرب عن امتناننا على العمل الذي اضطلعت به مختلف وكالات وهيئات الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنسانية في هذا السياق الصعب، ونود أن نكرر دعمنا لها.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن إلى وزير خارجية اليمن.

السيد المخلافي (اليمن): أود أن أوجه إلى أعضاء مجلس الأمن تحية ملؤها الأمل والتطلع إلى السلام.

أود بداية أن أهنيكم، سعادة السفير عمرو أبو العطا، على إدارتكم الحكيمة لأعمال مجلس الأمن للشهر الحالي، وأن أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان لكم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي للتحديث أمام المجلس.

كما أود أن أشاطركم، قبل أن أبدأ كلمتي، بإدانة حادث الدهس الإرهابي في مدينة برشلونة، وأن أتقدم بخالص التعازي والمواساة لحكومة وشعب إسبانيا الصديق على ضحايا الحادث، وأتمنى للجرحى الشفاء العاجل.

أود أن أعرب عن سعادي للمشاركة في هذه الجلسة الاستثنائية التي يخصصها المجلس لمناقشة الأوضاع السياسية والإنسانية في اليمن. كما أود أن أؤكد أن هذه المشاركة ما هي إلا تأكيد لقناعاتنا الراسخة في الحكومة اليمنية، بقيادة فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي، بأن الحل الأنسب والأُنْجَع لما تواجهه بلادي اليمن

من أوضاع إنسانية وصحية غاية في الخطورة والتعقيد، بعد مرور قرابة عامين ونصف العام منذ الانقلاب الدموي الذي قادته ميليشيا الحوثي بالتحالف مع صالح، الرئيس السابق، وبدعم من إيران، هو الحل السياسي السلمي القائم على المرجعيات الثلاث التي أجمع عليها اليمنيون، بمن فيهم العناصر التي انقلبت على الدولة لاحقاً، وهي المرجعيات التي دعمها المجتمع الدولي ومجلس الأمن. لقد ظلت أيدينا وما زالت وستستمر ممدودة للسلام

وتشغيله من قبل ميليشيات المتمردين، فإننا نعلن استعدادنا للموافقة على فتح مطار صنعاء في حال قبلت الميليشيات ترك موضوع إدارته للموظفين الرسميين التابعين للدولة قبل الانقلاب، وتحت إشراف الأمم المتحدة.

فنحن حريصون على تخفيف معاناة أهلنا في عاصمتنا الحبيبة صنعاء جراء الانقلاب والحرب، إلا أننا في الوقت نفسه نستغرب ألا نسمع أية مناشدة أو تأنيب للضمير الإنساني بشأن الحصار الجائر على مدينة تعز من قبل هذه الميليشيات.

تعز، أيها السادة، تدمر وتقصف بشكل يومي. أصبحت هذه المدينة الجميلة الوادعة المسالمة، التي كان يطلق عليها العاصمة الثقافية، ويطلق عليها الحاملة، أطلال مدينة. فقد قصفت ودمرت مبانيها ومدارسها ومستشفياتها وجوامعها وآثارها في قصف عشوائي لم يتوقف، وهو قصف لم يصب الحجر فحسب، بل تسلب واختطف أرواح البشر المدنيين، وخاصة النساء والأطفال، الذين يقتلون كل يوم وتصيبهم الأمراض والأوبئة والجوع. ويلعب الحصار دوره المكمل، إذ يستغرق الخروج من المدينة أو الدخول إليها الآن زهاء سبع ساعات، بعد أن كان يستغرق ١٠ دقائق. فقد بلغ عدد القتلى في المدينة، منذ بداية الحرب، ١٦٤ ٤ شخصاً وعدد الجرحى ١٧ ٩١١ شخصاً، معظمهم من المدنيين، ومن النساء والأطفال. لقد تحولت حياة سكان تعز إلى جحيم، بعد أن كانت مدينة التعليم والثقافة والزهور والحب والفن والأولياء. إن هذه المأساة التي تشابه أكبر المآسي في العالم لم تجد الاهتمام الكافي من أحد، بما في ذلك المنظمات الإنسانية والأممية.

تعز تستصرحكم وتناشد ضمائركم، قبل القوانين، أن تقفوا معها وأن تفكوا حصارها، وأن يصبح فك الحصار عنها أولوية لكل المؤمنين بحق الإنسان في الحياة وكل الذين يريدون أن يعود السلام إلى اليمن وكل الذين يسعون إلى إنهاء معاناة اليمنيين. لقد كان فك حصار تعز ضمن أولويات مشاروات السلام

تحت سيطرة الانفلايين تعاني من القهر والجاعة وانتشار وباء الكوليرا. وليس ذلك بسبب نقص في المواد الغذائية المتوفرة في الأسواق، وإنما بسبب توقف الميليشيات عن دفع رواتب موظفي الدولة منذ ١٠ أشهر، ونهب الأموال من البنك المركزي في صنعاء والمتاجرة بالوقود والمساعدات الإنسانية في السوق السوداء، الأمر الذي يجني منه الانفلايون بلايين الدولارات بينما يتضور ملايين اليمنيين جوعاً ويموتون بسبب الأمراض القابلة للشفاء.

كانت الحكومة اليمنية وما زالت منفتحة على كل المقترحات التي قدمها المبعوث الخاص لأنها تؤمن بالسلام ولم تختار الحرب، لكن الانفلايين يرفضون كل تلك هذه المقترحات. لقد وافقنا على المقترحات التي قدمها المبعوث الخاص في نهاية مشاورات الكويت، بل ووقعنا عليها من طرف واحد. ولكن الانفلايين امتنعوا عن الموافقة عليها كما لم يوافقوا على كل المقترحات التي قُدمت فيما بعد، وهو الأمر الذي يجعل الصراع مستعصياً على الحل والسبب بسيط، فأخطر صفات الحرب أنها أصبحت مربحة إلى حد كبير لهذه الميليشيات. ففي الوقت الذي يتضور فيه الشعب في مناطق سيطرة الميليشيات من الجوع، يجني أمراء الحرب الحوثيين المليارات، فكيف لهم أن يقبلوا السلام ويتخلّوا عن هذه الأموال الطائلة الملوثة بدماء اليمنيين؟

وأود هنا الإشادة بالبيان الرئاسي الصادر عن مجلسكم في ٩ آب/أغسطس (S/PRST/2017/14) بشأن خطر الجاعة في كل من اليمن والصومال وجنوب السودان وشمال شرق نيجيريا، والذي أدان أطرافاً معينة فشلت في ضمان الوصول المستمر وغير المقيد لمساعدات الغذاء الضرورية والمساعدات الإنسانية الأخرى. فما تزال ميليشيات الحوثي وصالح منذ أكثر من عامين ونصف العام تحاصر مدينة تعز الباسلة، وتمنع دخول المساعدات الإنسانية والطبية والمواد الغذائية، وتقصف المدينة ليل نهار.

وإذ نقدّر المناشدات الدولية لفتح مطار صنعاء أمام الرحلات، ورغم كل المخاوف والمخاطر الأمنية المتعلقة بالمطار

أولاً، نؤكد في الحكومة اليمنية على استمرار دعمنا لجهود المبعوث الخاص للأمين العام، السيد اسماعيل ولد شيخ أحمد، وتأييدنا للمقترحات والأفكار الأخيرة التي طرحها على فخامة رئيس الجمهورية، عبد ربه منصور هادي، والمتمثلة في ترتيبات انسحاب الميليشيات من ميناء ومحافظة الحديدة في ضوء مشاورات السلام في الكويت العام الماضي، وكذا تشكيل لجنة فنية من الخبراء الماليين والاقتصاديين لمساعدة الحكومة في إيجاد آلية مناسبة وعاجلة لدفع مرتبات الموظفين في الجهاز الإداري للدولة والتعامل مع الإيرادات في مناطق سيطرة الانقلابيين بهدف توفير السيولة اللازمة لتغطية هذه النفقات. وهي التي للأسف، ما زال تحالف الحوثيين - صالح يقابلها بالرفض حتى الآن.

ثانياً، ما كان يمكن لهذه العصابة أن تستمر في رفض كل مقترحات السلام والانصياع لقرارات الشرعية الدولية لولا الدعم المادي والعسكري واللوجستي المستمر من قبل إيران. بفضل هذا الدعم والأسلحة الإيرانية التي يتم تهريبها لهذه الميليشيات، أصبحت ميليشيات الانقلابيين تشكل تهديداً خطيراً على اليمنيين وعلى جيرانهم وأشقائهم في المملكة العربية السعودية، عبر استهدافهم بالقذائف التسيارية، وعلى الملاحة والممرات الدولية في البحر الأحمر عبر مهاجمتها للسفن التجارية والعابرة وزرع الألغام البحرية المهددة لأمن وسلامة الملاحة الدولية.

ثالثاً، نؤكد استمرار الحكومة في جهودها لمكافحة الإرهاب واستمرار تعاونها مع المجتمع الدولي في مكافحة هذه الآفة الخطيرة التي كان اليمن أولى ضحاياها. إن النجاحات الأخيرة التي تمت في محاربة القاعدة وتطهير مدينة المكلا منها في نيسان/أبريل ٢٠١٦، بدعم ومساندة قوات التحالف العربي دليل واضح على عزمنا على محاربة كل جماعات الإرهاب والتطرف، ليس عسكرياً فحسب، وإنما فكرياً وثقافياً أيضاً، وكذا عبر إنهاء الانقلاب الذي يغذي الإرهاب ويتبادل معه الأدوار في إغراق البلد في الفوضى والعنف والقتل والدمار وفي توفير مبررات بقاء كل منهما.

في جولاتها السابقة، وجرت اتفاقات كثيرة حول ذلك بإشراف الأمم المتحدة والمبعوث الخاص والمجتمع الدولي، ولكن دون تنفيذ. إن أبناء تعز يتطلعون إلى أن تزور وفود كثيرة مدينتهم المنكوبة ليطلعوا على حجم المعاناة، مع الشكر والتقدير لكل من تجاوزوا كل ذلك واستجابوا لواجبهم الإنساني واخترقوا الحصار، أو حاولوا اختراقه.

إننا متمسكون بالحل السياسي والسلمي في اليمن الذي يحفظ أمنه واستقلاله ووحدته وسلامة أراضيه، والقائم على المرجعيات الثلاث المتفق عليها محلياً وإقليمياً ودولياً، وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعلى رأسها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥).

ونعيد التأكيد مجدداً أن الحكومة اليمنية مستعدة لتقديم كل التنازلات مهما كانت صعوبتها من أجل السلام العادل والمستدام الذي يستحقه الشعب اليمني العظيم. ولذا فقد قبلنا كل المقترحات التي قدمها المبعوث الخاص، السيد اسماعيل ولد شيخ أحمد، والتي عرضها في إحاطته اليوم، ونجدد تأييدنا لها وسنظل منفتحين على كل الأفكار والمقترحات الأخرى، لكن في المقابل على هذا المجلس، ومن خلفه المجتمع الدولي، أن يوجه رسالة واضحة ومحددة وقوية للطرف الراض لمقترحات المبعوث الخاص، وأن يضغط على الطرف الانقلابي من أجل القبول بهذه المقترحات التي أيدها مجلسكم الموقر في بيانه الرئاسي الأخير، والذهاب بنوايا صادقة وعقول منفتحة للسلام إلى طاولة المشاورات، التي نؤكد أننا على استعداد للذهاب إليها بنوايا صادقة وعقول منفتحة للسلام. ودعوني هنا أقتبس من ديباجة ميثاق اليونسكو التي تنص على، وأقتبس:

”لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام.“

اسمحوا لي هنا أن أوضح جملة من الأمور.

المناطق التي يسيطر عليها الانقلابيون. فمسؤوليتنا تمتد إلى كل المناطق اليمنية بلا استثناء وتعاملنا مع كل المنظمات الدولية والإنسانية لتسهيل تدفق المساعدات والإغاثة والأدوية قائم بأعلى درجة ولا نزال على استعداد لكل ما يطلب منا في هذا الجانب. ووفقاً لبيان وزارة الصحة اليمنية الصادر في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٧، فقد بلغ عدد حالات الإصابة المشتبه بها ٦٨٠ ٥٠٨ حالة، وبلغت حالات الوفاة ٩٧٠ ١ حالة، ومن جانب آخر فإن نسبة الذين تم تعافيهم وشفائهم من الوباء تصل إلى ٩٩ في المائة من الحالات المشتبه بها، وهو أمر يعكس نجاح جهودنا المشتركة وفعالية الإجراءات العلاجية رغم الظروف الصعبة. لكن الوضع ما زال صعباً ويحتاج الدعم والمساندة

وإذ نتمنى عالياً دعم ومساعدة الدول والمنظمات المانحة في تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لليمن في العام ٢٠١٧، فإننا نناشد المجتمع الدولي زيادة الاهتمام وتقديم المساعدة. فحتى هذه اللحظة، لم يتم تمويل سوى ٤٤ في المائة فقط من خطة الاستجابة الإنسانية على الرغم من أننا أصبحنا في النصف الثاني من العام. كما نهيئ بالدول التي تعهدت في مؤتمر جنيف بالإسراع لسداد التزاماتها للأمم المتحدة حتى تتمكن من القيام بالتزاماتها الإنسانية في اليمن.

ولا يفوتني هنا أن أعبر عن شكرنا في الحكومة اليمنية وتقديرنا للأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، والدول المانحة، ومركز الملك سلمان للإغاثة الإنسانية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمات الإغاثية في الدول الشقيقة ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت على الدعم والمساعدة المستمرة لمواجهة تداعيات الوضع الإنساني وانتشار وباء الكوليرا في اليمن.

إن الدعم السخي الذي قدمه مركز الملك سلمان والممثل في ٥٥٠ طناً من الأدوية والمحاليل الطبية وكذا توقيع اتفاقات

رابعاً، ما يزال عدد المعتقلين والمخفيين في سجون الحوثيين يزداد يوماً بعد يوم من دون أن يرفع المجتمع الدولي صوته للدفاع عن هذه الحقوق الإنسانية المنتهكة، وتتضاعف هذه المعاناة لأن وراء المعتقلين عائلات وأطفال يعانون نتيجة عدم معرفة مصير أبنائهم وذويهم وآبائهم وغياب الأب والأخ والمعلم، فيما يواصل الضمير الإنساني الصمت الرهيب حيال هذه القضية.

خامساً، إن كل محاولة للانفراد أو الإقصاء أو سيطرة أقلية أو طائفة على السلطة والثروة في اليمن، وهو ما تسعى إليه هذه الميليشيا الانقلابية، ستفشل مهما طال الزمن وسيسود السلام على أساس نبد الإقصاء والعنف والمشاركة في السلطة والثروة والتعايش والسلم والحريات العامة والعمل السياسي السلمي.

سادساً، إن المتاجرة بمعاناة الناس جريمة، وإيجاد الحلول الجادة الحقيقية والشاملة وبمعيار واحد وانفتاح على كل الأفكار هي الخطوة الشجاعة التي ينتظرها شعبنا.

سابعاً، يستطيع الانقلابيون أن يحصلوا على السلام مع كل فئات الشعب اليمني إن التزموا بكل استحقاقات السلام ومتطلباته، لكن لا يجب أن يحصلوا على مكافأة لجرائمهم.

إن هذه الميليشيات ضربت عرض الحائط بكل الخيارات السلمية وكل التوضيحات والتنازلات التي قدمها الرئيس هادي من أجل عدم الدخول في أتون حرب عبثية يكون الخاسر الأول والأخير فيها هو شعبنا اليمني العظيم. وغم ذلك، فإننا سنظل نمد يدنا للحل السياسي السلمي العادل والشامل الذي يقوم على المرجعيات ويؤسس لسلام حقيقي لا يفضي لجولات حروب عبثية قادمة ولا يقبل بالابتزاز ولا يكافئ الانقلابيين والإرهابيين والعصابات على انتهاك سيادات الدول الوطنية.

أود التأكيد على أن الحكومة اليمنية، برئاسة فخامة الرئيس هادي، تبذل جهوداً كبيرة لمواجهة الوضع الإنساني المتدهور، وتفشي وباء الكوليرا في جميع المناطق اليمنية وبشكل خاص

الحوثيين وصالح للعودة إلى محادثات السلام والانخراط بصدق واستعداد حقيقي لتقديم التنازلات من أجل اليمن.

إن بقاء هذا المجلس موحدًا ومتحدثًا بصوت واحد هو ما سيجعل فرص الحل السياسي في اليمن أكبر وأسهل، وذلك وفقاً لمرجعيات السلام وتطبيقاً للقرارات الدولية التي اتخذها هذا المجلس واحتراماً للقانون الدولي الإنساني.

ونود هنا أن نشمّن الجهود التي يبذلها مجلس الأمن الموقر، وسفراء مجموعة الـ ١٨ والسيد الأمين العام ومبعوثه الخاص لتحقيق الأمن والاستقرار في اليمن. كما نجدد شكرنا وعميق امتناننا للمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وبقية دول التحالف العربي لاستعادة الشرعية في اليمن.

إن يدنا ممدودة للسلام فكونوا معنا لكي ننقذ هذا البلد العريق والجميل، اليمن.

الرئيس: أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥.

مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة لتغطية مشاريع مكافحة الكوليرا بمبلغ ٦٦,٧ مليون دولار بالإضافة إلى مبلغ ٨,٢ مليون دولار لتمويل أنشطة منظمة الصحة العالمية لمعالجة المصابين بالكوليرا. كل هذا الدعم كان له الأثر الأكبر في نجاح هذه الجهود.

إننا في الحكومة اليمنية ملتزمون التزاماً تاماً أخلاقياً وإنسانياً ودستورياً بالقيام بواجباتنا تجاه شعبنا وبلادنا، والعمل على توجيه الدعم المتاح إلى مختلف مناطق البلد وتوفير الخدمات الصحية لأبناء شعبنا كافة دون تمييز أو استثناء، وسنعمل على تذليل الصعوبات التي قد تعترض ذلك بكل الوسائل المتاحة.

في الأخير، إننا على يقين راسخ بأن المعالجة الحقيقية المستدامة للأوضاع في اليمن تكمن في معالجة جذور الأزمة من خلال إنهاء أسباب الحرب والانقلاب على الدولة وعلى التوافق السياسي الوطني، وعودة الشرعية ومؤسسات الدولة وتطبيع الحياة عبر عملية السلام التي تُنهي اختطاف الدولة من قبل ميليشيات طهران وأذرعها الإرهابية في المنطقة، والضغط على